

المبحث الثاني

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات :-

- 1- ان سبب زيادة الدين العام للسنتين الأخيرتين كفيل بإعطائنا مؤشر عن الوضع الاقتصادي الغير متوازن للعراق نتيجة لأسباب عدة ابرزها ازدياد النفقات الجارية والعسكرية منها على وده الخصوص وتمويل المهجرين .
- 2- يتضح مدى استحواذ الدين الخارجي على النسبة الأكبر من اجمالي الدين العام وذلك لسهولة الاقتراض من المؤسسات الدولية الخارجية بالمقابل عدم وجود تصنيف ائتماني يسهل عملية شراء حوالات الخزينة في الخارج.
- 3- ان الزيادة في الدين العام يرافقها نمواً في الناتج المحلي الإجمالي والا فان الحكومة لن يكون بمقدورها مواجهة اثار الدين العام المتمثل في عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والتبعات الاقتصادية جراء الدين العام وستصبح الالتزامات عائق امام قدرة العراق على مجابهة استدامة الدين العام . وفي هذه الحالة فان زيادة حجم الصادرات النفطية والاولية هي المخرج من خدمة الدين.
- تحدد الفوائد على القروض الداخلية تبعاً لكل مزاد وفق الية ان وزارة المالية ستعمل على شراء الاصدارية النقدية التي تتوفر فيها حجم السيولة المطلوبة بالسعر الفائدة الأقل وهذا يعني ان المصارف سواء كانت الخاصة او الحكومية ستتنافس فيما بينها لتقديم اكبر قدر من الائتمان على شكل حوالة بأدنى سعر فائدة ممكن .
- 4- ام السندات فتصدر بسعر فائدة محدد ويطبق على مبلغ القيمة الاسمية عند الاستحقاق وتحتوي على فائدة قابلة للدفع نص سنوية وتكون مستحقة الأداء خلال مدة تزيد على السنة الواحدة .

ثانياً: المقترحات :-

- 1- الاقتصار على الاقتراض الداخلي المتوسط كونه انسب خيار استراتيجي يمكن ان يوفر سيولة مالية من جهة ، ومعالجة عجز الموازنة من جهة أخرى ,
- 2- اتباع سياسة نقدية تعمل على ضغط النفقات وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة وتشجيع الاستثمار من اجل تقليل الاعتماد على الدين العام .
- 3- تحديد مسار الدين العام للسنوات القادمة وفق دراسة القروض الداخلية والخارجية لغرض تحديد عبء تكلفة كل منها مع توجيهها الى احسن وسائل الاستخدام .
- 4- إيجاد مصادر جديدة للتمويل كالضرائب بدلاً من الاقتصار على الإيرادات النفطية وتصب في الخزينة العامة كمورد إضافي وتقليل اللجوء للاقتراض بكلتا حالتيه الخارجي والداخلي ,
- 5- ضرورة توثيق التعاون وزيادة العلاقة بين المؤسسات الدولية الخاصة بالتمويل خصوصاً صندوق النقد الدولي لكون التنسيق والتعاون يبعث برسالة اطمئنان للمجتمع الدولي لاسيما ان موافقة صندوق النقد الدولي على تمويل البلدان وتقديم القروض تمثل شهادة حسن السلوك باتجاه البلدان في طريق النمو الصحيح . كما تساعد تركية هذا الصندوق للعراق على تشجيع البلدان المقرضة على تقديم القروض والمساعدات .